الاستدامة وجودة الحياة: نموذج التنمية

محمد الهادي ضيف الله[1]، هشام لبزة[2]، علي عبابه[3]

[1] **جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.**
[2] **جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.**
[3] **جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.**

ملخص:

الهدف من هذه الورقة هو تحليل تطور مفهوم الاستدامة وعلاقته بجودة الحياة، بحيث ارتبط استكشاف أبعاد الاستدامة المختلفة باستكشاف جودة الحياة والتطورات على المستوى العالمي، بحيث تستند الاستدامة إلى التماسك الاجتماعي، والسبب وراء ذلك هو صعوبة دمج الاحتياجات العديدة للمواطنين ومتطلبات الثقافات المختلفة .

وتستكشف هذه الورقة البحثية الصلة بين جودة الحياة والاستدامة، وهي تعرض نموذجا يوضح الأبعاد المتشابكة للاستدامة التي تعمل على تحسين نوعية حياة المواطنين، ويعتبر البحث أن هدف التنمية المستدامة هو تمكين جميع الناس في جميع أنحاء العالم من تلبية احتياجاتهم الأساسية والتمتع بنوعية حياة أفضل، دون المساس بنوعية حياة الأجيال المقبلة، كما استنتجنا من هذه الورقة أن التنمية الاجتماعية المستدامة توفر أنسب مجموعة من القيم لخلق والحفاظ على مستوى جيد من نوعية الحياة.

الكلمات المفتاحية: جودة الحياة، التنمية المستدامة.

1- مقدمة

أدى الاهتمام بالتنمية المستدامة إلى توسيع المفهوم ليشمل المزيد من الجوانب، بحيث أصبح مفهوما ذا قيمة عالية يضم العديد من المثل العليا مثل الإنصاف والاختيار والثقة والجودة، وبالنظر إلى أن المصطلح الآن له أبعاد بيئية واقتصادية واجتماعية وسياسية، فإن الاستخدام الواسع وغير المتمايز للمصطلح يجعل الاستدامة صعبة الفهم، ولا يمثل النمو المستدام خيارًا ولكنه شرط ضروري للنجاح على المدى المتوسط والطويل؛ كما أن المسؤولية الاجتماعية أصبحت عاملا استراتيجيا هاما، بحيث أن النمو والتنمية يجب أن يكونا متوافقين مع احتياجات وتوقعات المواطنين.

تتداخل التنمية المستدامة مع كثير من المصطلحات، باعتباره مرتبطا من خلال الثقافة والأراضي بجودة الحياة، وعلى سبيل المثال قد يتعين على السكان الذين يعيشون في المدن الساحلية التركيز من بين الأمور على الصيد المستدام، في حين أن المجتمع الذي يعتمد على منتجات الغابات سيكون له أولوية مختلفة، وتتأثر جودة الحياة بالسمات الداخلية أو الشخصية للأفراد، وبالبيئة الخارجية أو المجتمعية التي يعيشون فيها، حيث التأثير الخارجي على أفراد المجتمع على جودة الحياة يربط مباشرة نوعية الحياة بالاستدامة.

وتستكشف هذه الدراسة الرابط وتبرز النسبية لمفهوم جودة الحياة، وتصف السلوك البشري ويظهر العلاقة بين الاستدامة وجودة الحياة، ويساعد هذا العمل على فهم كيف يمكن للاستدامة تحسين نوعية حياة

المواطنين، وتتبع الدراسة غرضين، أولا محاولة توضيح معنى مفهوم الاستدامة والتنمية المستدامة، ويتضمن ذلك انعكاسا للعلاقة مع مفهوم جودة الحياة عند مناقشة مفاهيمها وأبعادها.

أما الهدف من هذه الدراسة هو تسليط الضوء على طبيعة العلاقة بين جودة الحياة والتنمية المستدامة، مع بيان مدى الترابط بين مؤشرات هذين المتغيرين، ومحاولة تفسير أبعاد جودة الحياة على التنمية المستدامة.

وتدور الدراسة حول ثلاثة محاور رئيسية، خصص المحور الأول منها لتعريف التنمية المستدامة ومؤشراتها، وفي المحور الثاني من الدراسة تم إلقاء الضوء على مفاهيم حول جودة الحياة ومؤشرات قياسها، أما المحور الاخير من الدراسة فقد تطرقنا فيه إلى تفسير العلاقة بين التنمية المستدامة وجودة الحياة، واختتمت الدراسة بخلاصة وبعض التوصيات.

أولا: التنمية المستدامة (المفهوم، المؤشرات)

في الواقع تعني الاستدامة تفسير واسع للاقتصاديات البيئية حيث تكون المتغيرات والقضايا البيئية والإيكولوجية أساسية ولكنها جزء من منظور متعدد الأبعاد، وهي عبارة عن دمج الجوانب الاجتماعية والثقافية والصحية والنقدية والمالية (Gazzola & Querci, 2017, p. 364)، وخلال هذه العقود تطور تعريف التنمية المستدامة حيث كان غامضا، ولكنه احتوى على مسألتين أساسيتين، مسألة التدهور البيئي الذي يصاحب النمو الاقتصادي بشكل شائع، والحاجة إلى هذا النمو لتخفيف حدة الفقر.

ومع الأخذ بالاعتبار معنى الاستدامة من علم الأحياء أنه من الناحية البيولوجية تعني تجنب الانقراض والعيش من أجل البقاء والنمو، ومن الناحية الاقتصادية تعني تجنب الاضطرابات والانهيارات الرئيسية والتحوط ضد عدم الاستقرار والتوقف عن العمل، فالاستدامة بصفة عامة تتعلق دائما بالوقت ولا سيما النظر للمستقبل.

وتعريف التنمية المستدامة ليس هو الاساس، ولكن المشكلة الصعبة في تحديد ما يجب القيام به لتحقيق التنمية المستدامة، وتم تطوير مفهوم التنمية المستدامة بشكل أكبر في المؤتمر العالمي للبيئة في ريو دي جانيرو في عام 1992 مع جدول أعمال القرن الواحد والعشرين والجدول المحلي للقرن الواحد والعشرين، وفي عام 2012 بعد عشرين سنة من قمة الأرض الأولى، نوقشت الاتجاهات الرئيسية للتنمية الاقتصادية الخضراء والقضاء على الفقر في مؤتمر ريو +20، وتم تنقيح مفهوم التنمية المستدامة من خلال التركيز على الأبعاد الاجتماعية والبشرية التي توسع بطبيعتها نطاق الركائز الإيكولوجية والاقتصادية للتنمية المستدامة، وفقا لإعلان ريو 1992 وجدول الأعمال 21 في سنة 2003، بحيث تشمل استراتيجية التنمية المستدامة جميع أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمكانية والثقافية (World Bank, 2001)، والتنمية الاجتماعية المستدامة هنا تعني التقدم المستمر نحو إنشاء مجتمع بشري يعامل على قدم المساواة جميع الاختلافات الثقافية والعرقية واللغوية والتوزيع العادل للموارد والإيرادات والمعلومات.

1-1- تعريف التنمية المستدامة:

منذ بداية ثمانينات القرن الماضي، برزت مشكلات عديدة تخص البيئة باتت تهدد البشرية، فكان لابد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات، ما أدى إلى تمخض الجهود الفكرية

على المستوى العالمي عن مفهوم جديد للتنمية عرف باسم التنمية المستدامة، مصطلح قد يبدو حديثا، إلا أن معناه ومحتواه متجذران في المجتمع الانساني منذ آلاف السنين (طاشمة، 2016، صفحة 355).

وعلى مدى فترات زمنية متلاحقة حظي مفهوم التنمية المستدامة بمعان عديدة، إلا أن المعنى الحالي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية، حيث مع تصاعد الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي تم تطوير استراتيجيات للتنمية الاقتصادية كل حسب فلسفته، والتنمية في هذا الصدد تعني مواكبة التقدم في الدول الصناعية (العصيمي، 2015، صفحة 53).

ولقد انتشر مفهوم التنمية المستدامة منذ أن صدر تقرير اللجنة العالمية عن البيئة والتنمية عام 1987، وكان المفهوم اتضح بالتدريج خلال الفترة الممتدة بين 1970 و1987، إذ استخدمت عبارة التنمية المستدامة للمرة الاولى عام 1980 في الاستراتيجية العالمية للبقاء، وعليه لا يوجد اتفاق حول مفهوم معين للتنمية المستدامة، إلا أن هناك إجماع على أن عبارة التنمية المستدامة تشير إلى مجموعة واسعة من القضايا المختلفة، وتقضي وجود منهج متعدد الجوانب لإدارة الاقتصاد والبيئة والاهتمامات البشرية، والقدرة المؤسساتية (طاشمة، 2016، صفحة 67)، وقد عرف المبدأ الثالث المقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المنعقد في ريوديجينيرو عام 1992 التنمية المستدامة بأنها ضرورة إنجاز الحق في التنمية، بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل.

فقد عرفت بأنها عملية التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم (مناتي صالح، 2014، صفحة 104)، وعرفت التنمية المستدامة كذلك بأنها تنمية توفق بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية، فتنشأ دائرة صالحة بين الاقطاب الثلاثة فعالة من الناحية الاقتصادية عادلة من الناحية الاجتماعية وممكنة من الناحية البيئية (صبري علي، 2015، صفحة 122).

ووفقا للجنة برونتلاند، فإن التنمية المستدامة هي التنمية التي توفر حاجات الحاضر دون إعاقة أجيال المستقبل من توفير حاجاتهم، كما يجب أن تنشأ على الارادة السياسية للحكومات، وكذا القرارات المتخذ في شأن الازمات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية (Rogers, Jalal, & Boyd, 2008, p. 42).

وقد عرفها البنك الدولي بأنها عملية متعددة الابعاد تتكون من خمسة مكونات: رأس مال نقدي، رأس مال مادي، راس مال بشري، رأس مال اجتماعي، ورأس مال طبيعي (ابراهيم، 2016، صفحة 352).

أما من وجهة نظر الدول النامية، يكمن جوهر التنمية المستدامة في دفع التنمية قدما مما يؤدي إلى التفاوت والتباين في أساليب الحياة والاستهلاك العالمي، وتحسين البيئة المحلية والحفاظ عليها، ما يسهم في حل مشكلات إدارة البيئة العالمية الخطيرة ذات الاهتمام العالمي المشترك (موسشيت، 2000، صفحة 22)، ومنه فالتنمية المستدامة هي عملية التنمية التي تلبي أماني وحاجات الحاضر دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر، وتشمل العلوم التي تهتم اهتماما أصيلا بالاستدامة كل من علوم الزراعة، والبيئة، والاقتصاد، وعلم الاجتماع ضمن جملة علوم أخرى.

وللتنمية المستدامة عناصر تحدد جوهرها من خلال عدة ابعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية وتكنولوجية نذكر منها (جاسم و علوان، 2006، صفحة 125):

- ثبات عدد السكان؛
- نقل التكنولوجيا؛
- الاستخدام الكفوء للموارد؛
- منع التلوث؛
- تحديد النظم والحدود البيئية؛
- تحسين اقتصاد السوق؛
- التعليم والوعي وتغير الاتجاهات الفكرية؛
- التغيرات الاجتماعية والأخلاقية.

وعلى أساس ما تقدم فإن مفهوم التنمية المستدامة يتركز على ما يلي (مناتي صالح، 2014، صفحة 115):

- إنها عملية شمولية مترابطة جامعة للحاجات الانسانية (الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية)، والتي تمثل أبعاد هذه التنمية؛
- إنها عملية حركية مستمرة متجددة تبحث عن موارد جديدة وبدائل جديدة؛
- إنها عملية واعية عقلانية تعتمد الترشيد لا التبذير؛
- إنها تؤدي إلى اندثار القيم البالية المعطلة للتنمية، وتؤدي الى انتشار القيم التي تساعد على خلق التنمية؛
- إنها عملية متوازنة في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة، وفي تحقيق الرفاهية الاقتصادية للجيل الحالي والاجيال اللاحقة؛
- إنها عملية طويلة الأمد تستخدم الموارد دون الأضرار بالبيئة؛
- إنها عملية تعتمد المشاركة الشعبية في وضع السياسات التنموية وتنفيذها؛
- إنها تستخدم أسلوب النظم في إعداد خطط هذه التنمية وتنفيذها؛
- إنها تؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي في الحاضر والمستقبل وذلك بالاستخدام الكفوء للموارد المتاحة؛
- نظاما دوليا يرعى الانماط المستدامة للتجارة والتمويل.

ورغم الاختلاف في تعريف التنمية المستدامة فإن مضمونها هو الترشيد في توظيف الموارد المتجددة بصورة لا تؤدي إلى تلاشيها أو تدهورها أو تنقص من فائدة تجنيها أجيال المستقبل، كما أنها تتضمن الحكمة في استخدام الموارد التي لا تتجدد بحيث لا تحرم الأجيال القادمة من الاستفادة منها، كذلك فإن التنمية المستدامة تتطلب استهلاك مصادر الطاقة غير المتجددة بمعدل بطئ لضمان انتقال سلس وتدريجي إلى مصادر الطاقة المتجددة.

1-2- أهداف التنمية المستدامة:

أهداف التنمية المستدامة هي خطة لتحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع، تتصدى هذه الأهداف للتحديات العالمية التي تواجهها، من المهم تحقيق كل هدف من الأهداف بحلول عام 2030، ندرج الأهداف السبعة عشر للأمم المتحدة فيما يلي (مقناني و مقدم، 2019، صفحة 5):

- الحد من أوجه عدم المساواة.
- الاستهلاك والانتاج المسؤولان.
- الحياة تحت الماء.
- السلام والعدل والمؤسسات القوية.
- القضاء على الفقر.
- الصحة الجيدة والرفاه.
- المساواة بين الجنسين.
- طاقة نظيفة وبأسعار معقولة.
- الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية.
- مدن ومجتمعات محلية مستدامة.
- العمل المناخي.
- الحياة في البر.
- عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.
- القضاء على الجوع.
- التعليم الجيد.
- المياه النظيفة والنظافة الصحية
- العمل اللائق ونمو الاقتصاد.

1-3- مؤشرات التنمية المستدامة:

تستهدف التنمية المستدامة مجموعة من القضايا الاقتصادية والبشرية والبيئية، هذه القضايا الثلاث مهمة لتحقيق التوازن الكلي، فالأمر يتطلب توفر مؤشرات تضع صانعي السياسات ومتخذي القرار في الصورة الحقيقية لمعرفة المسار الحقيقي التي تسير عليه التنمية، وتساعدهم على احراز تقدم مناسب باتجاه تحقيق التنمية المستدامة.

كما تختلف هذه القضايا والابعاد الثلاث في مضامينها وأهدافها وفي مجالاتها، كما تتداخل فيما بينها إلى حد كبير فلا يمكن التركيز على إحداها دون الآخر في التنمية المستدامة، إذ أن هذه الابعاد لها مواضيع مشتركة وأخرى غير مشتركة، إلى جانب وجود بعض الصعوبات في تطبيق التنمية المستدامة باعتبار تعارض بعض أهداف هذه الابعاد، أنظر الشكل الموالي.

الشكل رقم (01): أبعاد التنمية المستدامة

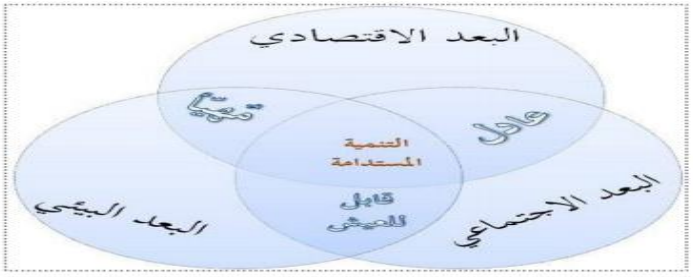

المصدر: هاجر سلطاني، سياسة الانفاق الحكومي الاستثماري واثرها على تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2014/2013، ص9.

حيث يتضح من هذا الشكل أن البعد الاقتصادي الذي يتركز في زيادة الإنتاج من السلع والخدمات التي تشبع الحاجات الانسانية والتي تؤدي إلى زيادة دخول الأفراد، حيث يكون مرتبط بالتمكين الاجتماعي الذي يخلقه البعد الاجتماعي من خلال الخدمات الصحية والتعليمية ومعالجة الفقر والمشاركة الشعوب في صنع القرارات وتنفيذها، مثلما مرتبط بالتمكين البيئي للموارد الطبيعية الذي تخلقه نظافة البيئة، كما أن توفير الخدمات كالرعاية الصحية والتعليم ومعالجة الفقر والمشاركة الشعبية من شأنها أن تحقق التمكين

الاجتماعي للإنسان والمجتمع، ومن ثم كلما تعمقت أكثر وتوفرت بشكل أكبر كلما أدت إلى تعظيم هذا التمكين.

كما أن تحقيق بيئة خالية من التلوث يمكن لها أن توفر الحماية والاستخدام الأفضل للموارد الطبيعية، ولهذا يوضح هذا الشكل الترابط والتفاعل بين أبعاد التنمية المستدامة بالرغم من أن كل بعد يختص بمجال معين ونظام معين كما اتضح من الشكل.

ولقد بذلت مساعي كبيرة منذ نهاية القرن العشرين وحتى يومنا هذا للخروج بمجموعة من المؤشرات المعبرة بشكل دقيق عن التنمية المستدامة، فهي تختلف باختلاف وجهات النظر حول مفهوم التنمية المستدامة في حد ذاته، ويرجع ذلك إلى المتغيرات والمستويات المأخوذة في الاعتبار، والغرض من المؤشر، ونظرا لتعددها فسنركز على بعض المؤشرات الاقتصادية التي تستند إلى البيانات الاحصائية البيئية والاقتصادية ضمن اطار ومفهوم مشترك، يمكن ذكرها في النقاط التالية (أحمد، 2007، صفحة 297):

1- نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي: حيث هذا المؤشر يوضح ويقيس مستوى الانتاج الكلي وحجمه، مع أنه لا يعتمد عليه لقياس التنمية المستدامة قياسا كاملا، إلا أنه يمثل عنصرا مهما من عناصر نوعية الحياة.

2- نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الاجمالي: يقصد بهذا المؤشر الانفاق على الاضافات إلى الأصول الثابتة للاقتصاد كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي، كما يقيس هذا المؤشر نسبة الاستثمار إلى الانتاج.

3- رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي: يقيس هذا المؤشر درجة مديونية الدول، ويساعد في تقييم قدرتها على تحمل الديون، ويرتبط هذا المؤشر بقاعدة الموارد مما يوضح قدرة الدولة على نقل الموارد إلى إنتاج الصادرات بهدف تعزيز القدرة على التسديد.

4- الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي: يقيس هذا المؤشر درجة مديونية الدول، ويساعد في تقييم قدرتها على تحمل الديون، ويربط المؤشر الدين بقاعدة الموارد، مما يوضح مدى قدرة البلد على نقل الموارد إلى إنتاج الصادرات بقصد تعزيز القدرة على السداد.

5- صافي المساعدة الانمائية الرسمية المستلمة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي: يقيس هذا المؤشر مستويات ميسرة الشروط التي تهدف إلى النهوض بالتنمية والخدمات الاجتماعية، وهو يرد بصورة نسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي.

6- نسبة الصادرات إلى الواردات: ويقيس هذا المؤشر مدى انفتاح الاقتصاد، وفاعلية قطاع التجارة الخارجية في تكوين الدخل القومي، فبزيادة هذه النسبة يزداد هذا الدخل (مناتي صالح، 2014، صفحة 112).

7- متوسط نصيب الفرد من استهلاك الطاقة: وهو يقيس كفاءة استخدام الطاقة، فكلما زاد هذا المتوسط كلما كان الاقتصاد أكثر تطورا.

8- معدل البطالة في المجتمع: وهو يقيس كفاءة استخدام الموارد البشرية، فكلما قل هذا المعدل كلما توفرت فرص أكبر لقوة العمل، وبالتالي زيادة الإنتاج.

9- تنوع الهيكل الاقتصادي: ويقصد به فروع الاقتصاد كالزراعة والصناعة والبنية التحتية، وهو يقيس قدرة الاقتصاد ومتانته، وبتنوعه تزداد هذه القدرة.

ثانيا: جودة الحياة

ترجع جذور مفهوم جودة الحياة إلى الفلسفة اليونانية القديمة منذ وقت مبكر عند أرسطو (322-384) ق م، حيث كان ينظر لهذا المفهوم من خلال زوايا مختلفة عما هو عليه الآن، حيث قال إن كلا من العامة وأصحاب الطبقة العليا يدركون الحياة الجيدة بطريقة واحدة، وهي أن يكونوا سعداء (Bowling & Windsor, 2001, p. 54) وارتبط مفهوم الحياة الطيبة هنا بالسعادة والرفاهية الشخصية والحياة الجيدة وعلاقة ذلك بالقيم الشخصية، وتزايد الاهتمام بمفهوم جودة الحياة بشكل واسع بعد الحرب العالمية الثانية، وظهر المفهوم في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي كمفهوم جديد (عيد و بيومي، 2014، صفحة 38)، وأصبح من المصطلحات المتشبعة التي يتم استعمالها في جميع ميادين العلوم الاجتماعية والطبيعية والانسانية، وهو يشير في مفهومه العام إلى معنى الرفاهية الاقتصادية، ومع بداية فترة الثمانينات وما تلاها في التسعينات والظهور السريع لثورة الجودة وتأكيدها جودة المنتجات وجودة المخرجات، ودخول معايير الجودة وتطبيقها في العديد من المجالات كالصناعة، الزراعة، الاقتصاد، الطب، السياسة، الاجتماع والدراسات النفسية، كان أحد نواتج تلك الثورة هي زيادة الاهتمام بمفهوم جودة الحياة في المجالات السابقة (مسعودي، 2015، صفحة 204).

2-1- مفهوم جودة الحياة

لقد تعددت تعريفات جودة الحياة بين المهتمين والباحثين بمختلف المجالات العلمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث لا يوجد تعريف متفق عليه للمصطلح في الخطابات الأكاديمية والسياسية، ويمكن ذكر بعضها فيما يلي:

حيث تعرف منظمة الصحة العالمية جودة الحياة بأنها إدراك الفرد لوضعه المعيشي في سياق أنظمة الثقافة والقيم في المجتمع الذي يعيش فيه، وعلاقة هذا الإدراك بأهدافه وتوقعاته ومستوى اهتمامه (مسعودي، 2015، صفحة 205).

كما تعرف على أنها رقي مستوى الخدمات المادية والاجتماعية التي تقدم لأفراد المجتمع، والتوجه نحو نمط الحياة التي تتمتع بالرفاه، وهذا النمط لا يستطيع تحقيقه سوى مجتمع الوفرة، ذلك المجتمع الذي استطاع أن يحل كافة المشكلات المعيشية لغالبية سكانه (نفاح و بطيب، 2018، صفحة 3).

وتعرف (محمد أبو القاسم بن كافو، محمد سليمان، و عبد المنعم سيف، 2018، صفحة 247) بأنها حالة عيش الفرد حياة جيدة متمتعا بصحة جسدية وعقلية وانفعالية، على درجة مقبولة من الصلابة النفسية والثقة بالنفس والسلوك التوكيدي والرضا عن الحياة والاستقلال النفسي والكفاءة الذاتية والحياة الاجتماعية كالانتماء والمهارات والمساندة الاجتماعية والقيم الدينية والخلقية.

كما أن جودة الحياة تعتبر مفهوما واسعا يتأثر بجوانب متداخلة من النواحي الذاتية والموضوعية، مرتبطة بالحالة الصحية والحالة النفسية للفرد، ومدى الاستقلال الذي يتمتع به، والعلاقات الاجتماعية التي يكونها، فضلا عن علاقته بالبيئة التي يعيش فيها (Bonomi, Patrick, Bushnell, & Martin, 2000).

وتمثل جودة الحياة تصورات الإنسان للجوانب المختلفة للبيئة، ويُقصد به أن يمثل إما مدى تلبية الاحتياجات والتطلعات البشرية أو مدى إدراك الأفراد أو المجموعات للرضا أو عدم الرضا في مختلف مجالات الحياة، أي هي التركيز على رفاه الشخص وحالته النفسية (Costanza R, et al., 2006, p. 268).

ويعرفها آخرون بأنها درجة شعور الفرد بالسعادة النفسية الناتجة عن رضاه بظروف حياته اليومية، وأنها رقي مستوى الخدمات المادية والاجتماعية التي تقدم لأفراد المجتمع، والتوجه نحو نمط الحياة التي تتمتع بالرفاه، وهذا النمط لا يستطيع تحقيقه سوى مجتمع الوفرة، ذلك المجتمع الذي استطاع أن يحل كافة المشكلات المعيشية لغالبية سكانه، فنوعية الحياة تعبر عن مدى تحقيق الآمال والطموحات والتي تقابلها الخبرات وتصورات الأفراد حول وضع الحياة والتي تحدد في سياق الثقافة ونظم القيم التي يعيشون فيها ويؤمنون بها ومعاييرهم وتوقعاتهم، وتقييمهم للحالة الراهنة وماهية الأمور والقضايا الهامة لهم (نفاح و بطيب، 2018، صفحة 3).

بينما يعرفها كتلو وتيسير بأنها إدراك الفرد لموقعه في الحياة في سياق الثقافة والقيم التي يعيش فيها، وربطها مع أهدافه الخاصة وتوقعاته ومعتقداته، وشعور الفرد بالسعادة والرضا عن الحياة، من خلال تحقيق التوازن بين الجوانب الصحية، والنفسية والاجتماعية والدراسية والبيئية والاقتصادية، ودرجة توافقه مع ذاته ومع الآخرين (طشطوش و القشار، 2017، صفحة 134).

وتجدر الإشارة إلى أن المفهوم المحدود لجودة الحياة ربما كان يستخدم على نطاق واسع فيما يتعلق بالظروف الصحية، ويقال أيضا أن مفهوم جودة الحياة يتم استخدامه في سياق يتجاوز المنظور الاقتصادي الذي يميز الدخل والثروة في قياس الرفاه (Shucksmith, Stuart, Merridew, & Pichler, 2009, p. 1276)، دون أن يتجاهل الدور الحاسم لوظيفة الاقتصاد في تحسين نوعية المعيشة، وأن دخل الفرد يعد مؤشرا ضعيفا جدا على رفاهية الإنسان، ولذلك اقترح استبداله بتدابير أقل وضوحا كمشاركة سياسية ومحو الأمية والتعليم والصحة.

يعتبر مفهوم جودة الحياة مفهوم شاملا يضم كل جوانب الحياة كما يدركها الأفراد وهو يتسع ليشمل الإشباع المادي للحاجات الأساسية، والإشباع المعنوي الذي يحقق التوافق النفسي للفرد عبر تحقيقه ذاته، وبناءا على ذلك فإن لجودة الحياة ظروف موضوعية ومكونات ذاتية.

وتحتل جودة الحياة دورا محوريا في مجالات الخدمات المتعددة التي تقدم لأبناء المجتمع، كما أنها العنصر الأساسي في كلمة جودة Quality يتضح في العلاقة الانفعالية القوية بين الفرد وبيئته وهذه العلاقة التي تتوسطها مشاعر وأحاسيس الفرد ومدركاته كما يؤكد على أهمية دور البيئة والعوامل الثقافية كمحددات لجودة الحياة.

ويشير العادلي إلى أن جودة الحياة قد تتمثل لدى البعض بامتلاك الثروة التي تحقق لهم السعادة في حين يرى البعض الآخر أن الحياة الجيدة هي التي يتوافر فيها فرص العمل والدراسة ويراها آخرون التي يتمكن فيها الفرد من الحصول على مبتغاة دون عناء أو جهد (شيخي، 2014/2013، صفحة 75).

ومن المفاهيم السابقة يمكن أن نرى تعدد التعاريف حول مفهوم جودة الحياة، باختلاف وجهات نظر المهتمين والباحثين، وتبين عدم وجود تعريف محدد وواضح لمفهوم جودة الحياة، إلا أنه يمكن القول بأنه مفهوم مشعب وواسع يمثل إشباع الحياة جزء مهما منه، فهذا المفهوم لا يرتبط بمجال محدد من مجلات الحياة، أو بفرع من فروع العلم، إنما هو مصطلح يختلف مفهومه بين الباحثين على حسب اختلاف تخصصاتهم، والملفت للنظر في أن أصحاب كل تخصص يرون أنهم الأحق باستخدامه سواء كان تخصصهم الطب أو علم النفس أو العلوم البيئية أو العلوم الاقتصادية أو علم الاجتماع، فجودة الحياة تشمل شعور الفرد بالرضا والسعادة والقدرة على إشباع حاجاته من خلال ثراء البيئة ورقي الخدمات التي تقدم له في المجالات الصحية والاجتماعية والتعليمية والنفسية مع حسن إدارته للوقت والاستفادة منه.

ويتميز مفهوم جودة الحياة بثلاث خصائص رئيسية، أولها يعكس مواقف حياة الأفراد وتصوراتهم بدلا من جودة حياة البلد؛ وثانيها إنه مفهوم متعدد الأبعاد، أي يغطي مجالات الحياة المتعددة مثل ظروف الإسكان، والتعليم، والتوظيف، والتوازن بين العمل والحياة، والوصول إلى المؤسسات والخدمات العامة، وتفاعلها؛ وأخيرا فهو يجمع معلومات موضوعية حول ظروف ومستويات المعيشة مع وجهات نظر ومواقف ذاتية لتقديم صورة عن الرفاه العام في المجتمع (Ruşen, 2012, p. 24).

2-2- أهمية جودة الحياة:

لتحسين جودة الحياة أهمية كبيرة في حياة الفرد والمجتمع فهي تعد المؤشر الحقيقي والأول للتنمية الشاملة والمستدامة، كما لها دور كبير في تحقيق التقدم والاستقرار في المجتمع، ويمكن أن نحصر أهمية تحسين جودة الحياة في العناصر التالية (عيد و بيومي، 2014، صفحة 49):

أ- تساهم جودة الحياة في تقدير التنمية سواءا الاقتصادية أو الاجتماعية أو البشرية؛

ب- لجودة الحياة أهمية كبيرة في التنمية البشرية، وتحديد ما حققته من إشباع للحاجات الإنسانية؛

ت- لجودة الحياة أهمية في الحفاظ على سعادة المواطنين والعملاء في عصر الاستهلاك؛

ث- تقيد جودة الحياة في معرفة وقياس درجة الرضا المجتمعي لأفراد المجتمع عن أنماط حياتهم عامة.

وتهتم الابحاث الحديثة بجودة الحياة كونها تغطي العديد من المجالات منها الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والنفسية والجغرافية والتاريخية والطبية وقضايا البيئة والتسويق والتجارة والدخل والتوظيف، وبذلك أصبح الاهتمام بنوعية الحياة مهم جدا لان الكثير من المنظمات باختلاف نشاطاتها تهتم بقياسها.

2-3- أبعاد جودة الحياة:

ومن خلال التعاريف المختلفة لمفهوم جودة الحياة يمكن التمييز بين ثلاثة أبعاد، وهي (طشطوش و القشار، 2017، صفحة 134):

أ- جودة الحياة الذاتية: ويقصد بها مدى الرضا الشخصي عن الحياة والسعاد والرفاهية وشعور كل فرد بالحياة التي يعيشها؛

ب- جودة الحياة الموضوعية: وتشمل هذه الفئة الجوانب الاجتماعية لحياة الأفراد والتي يوفرها المجتمع من مستلزمات وإمكانيات مادية؛

ت- جودة الحياة الوجدانية: وتمثل الحد المثالي لإشباع حاجات الفرد واستطاعته العيش بتوافق روحي ونفسي مع ذاته ومجتمعه، فهي عمق الحياة الجيدة، والتي من خلالها يمكن للفرد أن يعيش حياة متناغمة، ويتمكن من اشباع احتياجاته بصورة كافية.

وتشمل مجالات جودة الحياة أربعة مجالات على النحو الآتي:

أولا، مجال الصحة الجسمية: ويشتمل على إدراك الفرد لنوعية حياته من ناحية جوانب محددة، كالنشاط أو الطاقة، والتعب، والألم، وعدم الراحة، والنوم؛

ثانيا، مجال الصحة النفسية: ويتضمن هذا المجال تقدير الفرد لنوعية حياته في عدد من الجوانب، كالمظهر وصورة الجسم، وتقدير الذات والتفكير والتعلم والذاكرة والتركيز والانتباه؛

وثالثا، المجال الاجتماعي: ويشمل العلاقات الشخصية، والدعم الاجتماعي الذي يتلقاه الفرد؛

رابعا، المجال البيئي: ويشمل الحرية والأمان الشخصي والجسمي، والرعاية الصحية، وبيئة المنزل، ونشاط وقت الفراغ، والتلوث والضوضاء، والطقس، ووسائل المواصلات.

2-4- مؤشرات جودة الحياة:

حدد الباحثون العديد من المؤشرات لقياس جودة الحياة، لخصها فالوفيلد في أربعة مؤشرات، (شيخي، 2014/2013، صفحة 80) وهي:

أ- المؤشرات النفسية: تظهر من خلال الخلو من المرض النفسي، أو التوافق مع المرض، أو الشعور بالسعادة والرضا؛

ب- المؤشرات الاجتماعية: تظهر من خلال العلاقات الفردية ونوعيتها، وممارسة الفرد للأنشطة الاجتماعية والترفيهية؛

ت- المؤشرات المهنية: تتمثل بدرجة رضا الفرد عن مهنته وحبه لها، وينعكس ذلك على قدرته على تنفيذ المهام الطلوبة منه، وقدرته على التوافق مع واجبات عمله.

ث- المؤشرات الجسمية والبدنية: وتتمثل برضا الفرد عن حالته الصحية، والتعايش مع المرض، والنوم، والشهية في تناول الغذاء.

ثالثا: الاستدامة وجودة الحياة

تتضمن جودة الحياة تحليل الجوانب المختلفة التي تساهم في تحقيق الرفاهية الفردية على المستويين الفردي والكلي، وترتبط التنمية المستدامة بتحسين نوعية الحياة من خلال التعليم والعدالة والمشاركة المجتمعية والترفيه، وتعد الاستدامة الاجتماعية مكونا أساسيا للتنمية المستدامة لتشمل حقوق الإنسان وحقوق العمل وحوكمة الشركات التي أصبحت مرتبطة بشكل متزايد بالتقديم في خطاب المجتمع المستدام،

وتتمثل أهداف الاستدامة الاجتماعية في أن الأجيال القادمة يجب أن تتمتع بنفس أو أكبر في الوصول إلى الموارد الاجتماعية مثل الجيل الحالي.

وترتبط الاستدامة بنوعية الحياة في المجتمع كونها تدور حول ما إذا كانت النظم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تبني المجتمع توفر حياة صحية ومثمرة وذات مغزى لجميع سكان المجتمع في الحاضر والمستقبل، والاستدامة الاجتماعية هي حالة تعزز الحياة داخل المجتمعات، ويمكن تعريف الاستدامة الاجتماعية أيضا بأنها صيانة وتحسين الأجيال الحالية والمستقبلية، حيث تعمل على تكافؤ فرص الوصول إلى الخدمات الرئيسية (بما في ذلك الصحة والتعليم وسكن النقل والترفيه)، بالإضافة إلى المساواة بين الأجيال، مما يعني أن الأجيال المقبلة لن تتضرر من أنشطة الجيل الحالي، ويمكننا إظهار التفاعل بين الاستدامة وجودة الحياة باستخدام الأركان الثلاثة ووفقا لمثال الاستدامة المثالي في الشكل الموالي.

الشكل رقم (02): الاستدامة وجودة الحياة

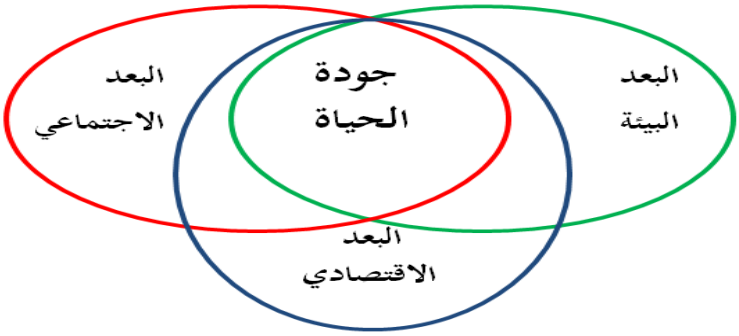

المصدر: من اعداد الباحث

عند وصف العلاقة بين جودة الحياة والاستدامة يمكن أن نقول أن قابلية العيش هي نتيجة التفاعل بين المكونات المادية والاجتماعية مع هذه العلاقة التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالحاضر والمستقبل، بحيث يُنظر إلى الاستدامة على أنها أكثر تأثرا بالمكونات المادية والاقتصادية وعادة ما ترتبط بالمستقبل.

– المستويات المختلفة للاستدامة:

من الممكن التعرف على ثلاثة مستويات من التنمية المستدامة المرتبطة بجودة الحياة: استدامة البقاء، الحفاظ على نوعية الحياة، تحسين نوعية الحياة.

البقاء على قيد الحياة هو مستوى أساسي من الاستدامة، يرتبط تعريف الاستدامة بوظيفة النظم الطبيعية، وكيفية إنتاج ما هو ضروري لكي تظل البيئة متوازنة، كما ترى أن الحضارة الإنسانية تأخذ الموارد اللازمة للحفاظ على أسلوب حياتنا الحديثة، وهناك العديد من الأمثلة عبر التاريخ حيث أحدثت الحضارة أضرار ببيئتها الخاصة، وأثرت بشكل خطير على فرص بقائها، وتدرس الاستدامة كيف يمكننا العيش في وئام مع العالم الطبيعي، وحمايته من التلف والدمار.

من المعترف به على نطاق واسع أن العديد من المجتمعات قد انهارت بسبب عدم القدرة على التكيف مع الظروف الناجمة عن هذه الممارسات غير المستدامة، وتتضمن إمكانية البقاء على قيد الحياة الحفاظ على أنظمة دعم الحياة الإيكولوجية، والقدرة الاجتماعية على حل المشكلات الرئيسية من خلال الإجراءات التي

تمكن من بقاء البشر والقدرة الاقتصادية على تلبية احتياجات السكان المعيشية، وفي هذا المستوى الأساسي من الاستدامة يجب تلبية جميع المتطلبات الثلاثة في وقت واحد.

أما المستوى الثاني فيتعلق بالحفاظ على نوعية الحياة المتوقعة عادة، ففي بعض المناطق تتجاوز جودة الحياة هذه المستوى المطلوب لأساسيات البقاء، وفي بعض الأحيان قد يتعارض السعي لتحقيق الاستدامة وتحسين نوعية الحياة، ومن الممكن أن تبذل المجتمعات مثل هذه الجهود الكبيرة لتحسين الجوانب التجريبية لجودة حياتها (الجوانب الجمالية، أو توفير الوقت، أو توليد الحوافز) التي تفشل في بذل جهد كاف لضمان استدامة البقاء على قيد الحياة، وهذا ما نراه في واقعنا اليوم.

والمستوى الثالث من الاستدامة يعتبر الاستدامة نموذجا للتفكير في مستقبل تتوازن فيه الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية في السعي لتحقيق التنمية وتحسين جودة الحياة دون الإضرار بقدرة الأجيال المقبلة على الاستمتاع بنوعية الحياة وعلى فرصة على الأقل جيدة مثلنا.

جدول رقم (01): المستويات المختلفة لجودة الحياة

	المستوى الاقتصادي	المستوى الاجتماعي	المستوى البيئي
البقاء على قيد الحياة المستدامة	العيش	القدرة على حل المشاكل الهامة والضرورية	حماية نظم دعم الحياة ومنع الانقراض للأنواع المختلفة
الحفاظ على جودة الحياة	الحفاظ على مستوى لائق للمعيشة	الحفاظ على جودة اجتماعية لائقة	الحفاظ على جودة بيئية لائقة
تحسين جودة الحياة	تحسين مستوى المعيشة	تحسين الجودة الاجتماعية	تحسين جودة البيئة

Source: Patrizia Gazzola, Elena Querci, The Connection Between the Quality of Life and Sustainable Ecological Development, P367.

كما إن جوهر التنمية المتكاملة يقوم على تحقيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كما وردت في النصوص الدولية لحقوق الانسان، وأبرزها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

حيث تتمثل الحقوق الاقتصادية أساسا في حق كل مواطن في العمل في ظروف منصفة، والحق في الراحة، وتتمثل الحقوق الاجتماعية في حق كل مواطن في حد أدنى من الرفاه الاجتماعي والاقتصادي، وتوفير الحماية الاجتماعية، والحق في الرعاية الصحية، والحق في الغذاء الكافي، والحق في التأمين الاجتماعي، والحق في المسكن، والحق في المساعدة، والحق في التنمية، والحق في بيئة نظيفة، والحق في خدمات كافية لكل مواطن، وتتمثل الحقوق الثقافية في حق كل مواطن في التعليم والثقافة والفنون، والحفاظ على هويته الثقافية واللغوية، وحفظ التراث الإنساني باعتباره ملكا للبشرية (الاصبحي، 2013، صفحة 109).

خلاصة:

تركز التنمية المستدامة على الحياة "الجيدة" لجميع البشر الذين يعيشون في الحاضر وللأجيال المقبلة في انسجام مع البيئة، وجودة الحياة لها العديد من المكونات بما في ذلك المادية والنفسية والاجتماعية والروحية، ويستخدم أيضا بالمعنى الكامل لوصف مدى تلبية المجتمع لاحتياجات الأفراد، ومع ذلك يفترض أنه لا يمكن الحفاظ على هذه الحياة "الجيدة" إلا على المدى الطويل عندما يتم احترام الحدود الطبيعية، مثل القدرة الاستيعابية للأنظمة البيئية وتوفر الموارد، وبهذه الطريقة يمتد مفهوم التنمية المستدامة المنظور من اليوم إلى المستقبل.

وتوفر الاستراتيجيات الحكومية للتنمية المستدامة توجهات وإطار عمل استراتيجيين واسع النطاق لتوجيه السياسات واتخاذ القرارات اللازمة لذلك، وتعمل الاستراتيجيات على تسهيل اتباع نهج منسق وتعاوني للتنمية المستدامة وتشجع على تحقيق فوائد طويلة الأجل على المكاسب قصيرة الأجل، وتأخذ الحكومة في الاعتبار التنمية المستدامة كجزء من كيفية تطوير سياساتها، وكيف تدير مبانيها، وكيف تشتري سلعها وخدماتها من أجل حياة جيدة لمواطنيها.

- **الإحالات والمراجع :**

1. أحمد كمال عبد الموجود عيد، و خلف محمد عبد السلام بيومي. (2014). المسئولية البيئية وأثرها على تحسين جودة الحياة لدى الشباب. قضايا البيئة وجودة الحياة، نحو استراتيجية مصرية شاملة (الصفحات 38-66). القاهرة: المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.
2. أمنة حسين صبري علي. (2015). الاطار العام لمؤشرات التنمية المستدامة، طرق القياس والتقييم لمؤشرات الاداء البيئي. مجلة المخطط والتنمية(35).
3. بومدين طاشمة. (2016). التنمية المستدامة وإدارة البيئة بين الواقع ومقتضيات التطور (المجلد الأولى). الاسكندرية، مصر: مكتبة الوفاء القانونية.
4. رامي طشطوش، و محمد القشار. (2017). نوعية الحياة وتقدير الذات لدى مرضى السكري في الاردن. المجلة الاردنية في العلوم التربوية(عدد 2)، الصفحات 133-151.
5. زكرياء نفاح، و عبد الوهاب بطيب. (2018). الاقتصاد الدائري كدعامة أساسية لتحقيق جودة الحياة " د ارسة حالة شركة DSM". الملتقى الدولي حول نموذج التنمية الجديد وجودة الحياة (الصفحات 1-18). الجزائر: جامعة طاهري محمد.
6. عايد عبد الله العصيمي. (2015). المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة. عمان، الاردن: دار اليازوري.
7. عبير محمد أبو القاسم بن كافو، سناء محمد سليمان، و رباب عبد المنعم سيف. (2018). تنمية الذكاء الاجتماعي لدى طالبات الجامعة كمدخل لتحسين جودة الحياة. مجلة البحث العلمي في التربية، العدد التاسع عشر، الصفحات 237-270.
8. عبير محمد جاسم، و غفران حاتم علوان. (2006). تحليل العلاقة بين حرية التجارة والتنمية المستدامة. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية(العدد العاشر)، الصفحات 121-166.

9. عدنان مناتي صالح. (2014). التنمية المستدامة في الاقتصاد النامي بين التحديات والمتطلبات. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، الصفحات 109–132.
10. عز الدين الاصبحي. (2013). المواطنة والتنمية كأساس للعدالة الاجتماعية. الندوة الدولية حول التنمية والديمقراطية وتنظيم النظام الاقليمي العربي (الصفحات 105–112). القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الانسان.
11. علي عبد الله أحمد. (2007). واقع التنمية المستدامة وتأثيرها في الوطن العربي. مجلة جامعة تكريت(العدد 10)، الصفحات 293–320.
12. ف. دوجلاس موسشيت. (2000). مبادئ التنمية المستدامة (المجلد الأولى). (بهاء شاهين، المترجمون) القاهرة، مصر: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.
13. مجيد احمد ابراهيم. (2016). الطاقات المتجددة ودورها في حماية البيئة لاجل التنمية المستدامة. مجلة تكريت للحقرق(العدد 29)، الصفحات 337–361.
14. مريم شيخي. (2014/2013). طبيعة العمل وعلاقته بجودة الحياة (دراسة ميدانية في ظل بعض المتغيرات). تلمسان، الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.
15. امحمد مسعودي. (سبتمبر، 2015). بحوث جودة الحياة في العالم العربي. مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، الصفحات 203–220.
16. صبرينة مقناني، و شبيلة مقدم. (مارس، 2019). دور البيانات الضخمة في دعم التنمية المستدامة بالدول العربية. مجلة دراسات المعلومات والتكنولوجيا.
17. Amy E Bonomi ،Donald L Patrick ،Donald M Bushnell Mona & Martin. January, 2000 . Validation of the United States' version of the World Health Organization Quality of Life (WHOQOL) instrument. Journal Of Clinical Epidemiol,Issue 1, pp.1-12.
18. Bowling, A., & Windsor, J. (2001, March). Towards the Good Life: A Population Survey of Dimensions of Quality of Life. Journal of Happiness Studies, pp. 55-82.
19. Budiyanto, Priyarsono, D., Bonar, M., & Tahlim, S. (2014, May-Jun). The Impacts of Regional Governments' Expenditures on the Agricultural Sector and Economic Performance in Indonesia. Journal of Economics and Finance, pp. 33-40.
20. Costanza R ،Fisher B ،Ali S ،Beer C ،Bond L ،Boumans R, &al. (2006). Quality of Life: An Approach Integrating Opportunities, Human Needs, and Subjective Well-being. Ecological Economics, issue 2, pp 267-276.
21. Fan, S., Zhang, X., & Rao, N. (2004). Public Expenditure, Growth and Poverty Reduction in Rural Uganda. Development Strategy and Governance Division (DSGD), International Food Policy Research Institute IFPRI.
22. keleş Ruşen. (2012). The Quality of Life and the Environment. Asia Pacific International Conference on Environment-Behavior Studies. Cyprus: Elsevier B.V.pp 23-32.

23. Mark Shucksmith ،Cameron Stuart ،Tanya Merridew & Florian Pichler. (December, 2009). Urban–Rural Differences in Quality of Life across the European Union. Regional Studies, pp1289-1275.
24. Olaleye, S., Ajayi, E., Femi, E., & Ishola, S. (2013, Mar-Apr). Government Expenditure on Agricultural Sector and Economic Growth in Nigeria (1981 – 2010). Journal OfHumanities And Social Science, pp. 62-67.
25. Patrizia Gazzola & Elena Querci. (April, 2017). The Connection Between the Quality of Life and Sustainable Ecological Development. European Scientific Journal, pp. 361-375.
26. Rogers, P., Jalal, K., & Boyd, J. (2008). An Introduction to Sustainable Development. London, The U K: Earth Scan.
27. The Impacts of Regional Governments' Expenditures on the Agricultural Sector and Economic Performance in Indonesia. (2014, May-Jun). IOSR Journal of Economics and Finance, pp. 33-40.
28. World Bank. (2001). The most important publication regarding development and economic, social and environmental indicators at country level. Washington .D.C: The World Bank.